هيئات التقييس والمواصفات الفنية

أولا: هيئات التقييس:

هيئات التقييس هي منظمات ومؤسسات تضع المعايير والمواصفات المستخدمة في مختلف الصناعات والقطاعات لضمان جودة وسلامة المنتوجات وكفائتها، وتحدد هذه الهيئات المتطلبات الفنية والتكنولوجية للمنتوجات والخدمات، فضلا عن المبادئ التوجيهية لضمان التوافق مع معايير محددة بهدف المساهمة في تحسين الأداء والقدرة التنافسية في السوق.

1. الهيئات الوطنية:

1.1 المعهدالجزائري للتقييس (IANOR):

المعهد الجزائري للتقييس والمصطلح عليه بـ **(IANOR)** مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وهو تحت إشراف وزارة الصناعة، تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ 21 فيفري 1998 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11-20 المؤرخ في 25 جانفي 2011، حيث يخضع المعهد للقواعد المطبقة على الإدراة في علاقته مع الدولة وللقواعد التجارية في علاقاته مع الغير.

وطبقا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المعدل والمتمم، يتمثل دور المعهد الجزائري للتقييس في قيادة نشاط التقييس، لتلبية توقعات الفاعلين الاقتصاديين واستباق احتياجاتهم المتغيرة، ويدعم المعهد الجزائري للتقييس تطوير النظم المرجعية المعيارية اللازمة للتنمية الاستراتيجية والتجارية للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، عن طريق تسهيل الوصول إلى عمليات التقييس لتوفير المعلومات وخدمات الدعم، واقتراح عرض الشهادة في مواجهة انتشار العرض، حيث أصبحت شهادة المنتج على نحو متزايد حجة تجارية وتسويقية للمستهلكين المطلعين بشكل متزايد. يقدم المعهد الجزائري للتقييس شهادة المنتج (علامة **TEDJ** التجارية)، بناءً على المراجع المعيارية الجزائرية.

2. الهيئات الإقليمية:

1.2 معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس:

معهد الدول الإسلامية للمواصفات والتقييس والمصطلح عليه بـ (**SMIIC**)، منظمة إقليمية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تأسست سنة 2011، لتطوير وتنسيق المواصفات والمعايير في الدول الإسلامية والعمل كمنصة للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير حلول تتعلقة بتوحيد المواصفات التي تساهم في تحسين الجودة والقدرة التنافسية في السوق العالمية.

حيث ينظم المعهد ورشات عمل ودورات تدريبية للرفع من الوعي الفني والتقني بأهمية التقييس ويشارك في الأنشطة الدولية بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس لضمان تمثيل مصالح الدول الإسلامية في هذا المجال، فضلا على تعزيز الجودة والسلامة من خلال وضع معايير لضمان جودة المنتوجات والسلامة العامة في الدول الأعضاء، وتعتبر الجزائر من ضمن أعضاء المعهد.

3. الهيئات الدولية للتقييس:

الهيئات الدولية للتقييس هي منظمات تهدف إلى وضع واعتماد معايير دولية في مختلف المجالات من أجل تسهيل التجارة الدولية وضمان الجودة وتحسين السلامة، وتقوم بتطوير واعتماد المعايير الفنية في مختلف المجالات، بما في ذلك الصناعة والتجارة والصحة والبيئة والسلامة، ومن أهم هيئات التقييس الدولية المنظمة الدولية للتقييس (**ISO**)، اللجنة الكهروتقنية الدولية (**IEC**)، هيئة دستور التغذية (**Codex Alimentarius**).

1.3 المنظمة الدولية للتقييس (International Standards Organisation):

المنظمة الدولية للتقييس والمصطلح عليها بـ (**ISO**) التي تأسست سنة 1947، منظمة دولية غير حكومية وهي إحدى أكبر وأهم الهيئات الدولية للتقييس في مختلف القطاعات، يتمحور الدور الرئيسي للمنظمة في تطوير وتوحيد المعايير الدولية للمساعدة في تحسين الجودة والكفاءة والسلامة والبيئة في الصناعات في جميع أنحاء العالم.

ويتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للتقييس من مجلس عام، وهو الهيئة العليا التي تقرر السياسة العامة للمنظمة، والدول الأعضاء ممثلة في الهيئات الوطنية المسؤولة عن التقييس والتي يمثلها في الجزائر المعهد الجزائري للتقييس (**IANOR**)، بالإضافة إلى اللجان الفنية المتخصصة وهي عبارة عن مجموعة من الخبراء الدوليين الذين يعملون على وضع المواصفات القياسية في كل مجال أو قطاع صناعي.

ومن أبرز وأهم المواصفات التي وضعتها المنظمة، معيار (**ISO 9001**) معترف به عالميا لإدارة الجودة، ومعيار (**ISO 27001**) حيث تثبت أن لديك نظاما فعالا لإدارة أمن المعلومات (**ISMS**) مبنيا على المعيار المرجعي الدولي، فضلا على معيار (**ISO 22000**) وهو المعيار الذي تم وضعه في إجماع دولي تم نشره لأول مرة في سنة 2005، وتم تحديثه مؤخرا في جوان 2018، والذي يتناول المبادئ المعترف بها باعتبارها ضرورية لضمان سلامة الأغذية.

2.3 اللجنة الكهروتقنية الدولية

اللجنة الكهروتقنية الدولية والمصطلح عليها بـ (**IEC**) تأسست سنة 1906، وهي منظمة دولية غير ربحية مكرسة لتطوير وتوحيد المعايير الدولية في مجال والإلكترونيات والتقنيات ذات الصلة، حيث تضع اللجنة الكهروتقنية الدولية معايير عالمية تسهل التجارة وتحسن الأداء وتحمي البيئة، وبالتالي تعزز السلامة.

ويتألف الهيكل التنظيمي للجنة الكهروتقنية الدولية من اللجان الفنية متخصصة من لجان فنية تقوم بوضع المواصفات القياسية في مجالات محددة، مثل الطاقة والكهرباء وشبكات الاتصالات والإلكترونيات، وهيئة تنفيذية تدير الأنشطة اليومية للجان وتكون مسؤولة عن ضمان سير عملها بفعالية وفقا للخطط والسياسات المعتمدة، والدول الأعضاء حيث تتألف اللجنة من أكثر من 80 دولة عضو كل منها ممثلة بهيئة وطنية مسؤولة عن التقييس في المجالات الكهربائية والإلكترونية.

3.3 هيئة دستور التغذية (Codex Alimentarius Commission)

منظمة دولية أنشئت في عام 1963 تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية لتشريعات سلامة الأغذية والصحة العامة في جميع أنحاء العالم، وهي إحدى الركائز الأساسية لسلامة الأغذية العالمية، حيث تساعد على حماية صحة المستهلك من خلال وضع معايير دقيقة وعالية للأغذية، وتسهيل التجارة الدولية في الأغذية من خلال توحيد القوانين والمعايير المتبعة في مختلف الدول.

ويتكون الهيكل التنظيمي لهيئة دستور التغذية من لجنة التنفيذية تشرف على عمل الهيئة وتتخذ القرارات الاستراتيجية، وهيئة فنية تضم عددا من اللجان الفنية التي تعمل على وضع مواصفات غذائية في مجالات مختلفة مثل الأغذية المعبأة واللحوم والألبان والأغذية الصالحة للأكل، وأكثر من 180 دولة عضوا ممثلة تساهم في تطوير المواصفات القياسية من خلال ممثليها.

ويجري عمل اللجنة في عملية تشاركية، حيث يعمل خبراء حكوميون وغير حكوميين من جميع أنحاء العالم معًا لوضع المعايير. ويشمل ذلك إجراء مشاورات عامة والاستماع إلى مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الصناعية والصحية.

ثانيا: المواصفات الفنية

1. اللوائح الفنية وإعدادها

اللوائح الفنية هي قواعد ومعايير تهدف إلى تنظيم وتحديد الشروط اللازمة لتحقيق أهداف معينة في مختلف المجالات، وتستخدم اللوائح الفنية في مجالات مثل الهندسة والتصميم والصحة والسلامة والبيئة والاقتصاد لتحسين الأداء وضمان الجودة وحماية السلامة والأمن وتسهيل العمليات.

ويتم إعداد اللوائح الفنية من خلال وضع مجموعة من المعايير والمتطلبات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه العمل في مجالات مختلفة، مثل التصنيع والصحة والسلامة، هذه اللوائح هي معايير لضمان التزام الأطراف المعنية أي المتدخل بالمعايير القياسية المطلوبة، وبما لا يدع مجالا للشك أن إعداد اللوائح التنفيذية ينطوي على أهيمة كبرى، فمن المهم حماية البيئة والصحة العامة وتحقيق الجودة والسلامة عن طريق وضع معايير الجودة والسلامة التي يجب مراعاتها من قبل المتدخلين، وضمان عدم تأثير المنتجات والأنشطة سلبا على البيئة أو صحة الإنسان.

2. مطابقة المنتوجات

تعد جودة المنتج إحدى ركائز التقدم الصناعي والتطور العلمي، وعامل أساسي لانتشار العديد من المنتجات. ولذلك، يتم الاعتماد على البيانات الفنية والعديد من الأساليب التحليلية للتحقق من جودة المنتوجات من أجل الحفاظ على السوق وكسب ثقة المستهلكين وكسب أرضية جديدة بناء على الطلب المتزايد على هذه المنتوجات، والهدف الرئيسي هو التأكد من أن هذه المنتجات تلبي الرغبات المشروعة للمستهلكين وقدرتها على تلبية احتياجاتهم، وحيثما يكون للمستهلكين الحق في الحصول على السلع والخدمات المعروضة في السوق مقابل أجر، فإن هذا الحق يمتد ليشمل الحصول على سلع وخدمات متطابقة.

ويعرف القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم، المطابقة في المادة 3 مطة 8 بأنها استجابة كل منتوج موضوع الاستهلاك للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية والمتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن الخاصة به.

واستنادا لما سبق، تنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-62 المتعلق بشروط وضع وسم المطابقة للوائح الفنية وخصائصه وكذا إجراءات الإشهاد بالمطابقة على أن "**تجرى عملية تقييم المطابقة وفقا للنشاط الذي تقتضيه بواسطة: المخابر، هيئات التفتيش هيئات الإشهاد بالمطابقة.**"

وعليه وفقا لنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-62، وكذلك المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005 المتعلق بتقييم المطابقة تتمثل هيئات تقييم المطابقة في المخابر، هيئات التفتيش، وهيئات الإشهاد على المطابقة.

قائمة المراجع:

1. علي بن بوخميس، **القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

2. قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة ومتطلبات الإيزو 9001:2000**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3. حسين عبد العال، **محمد الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة والمواصفات القياسية (الايزو 90014-9000) وأهم التعديلات التي أدخلت عليه**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

4. حميد عبد النبي الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة والإيزو**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

5. علي فاتك، **حماية المستهلك وتأثير المنافسة على ضمان سلامة المنتج**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.

6. القوانين:

* المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ 21 فيفري 1998، يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي، متاح على الرابط الآتي:

www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1998/A1998011.pdf?znjo=11

* المرسوم التنفيذي رقم 11-20 المؤرخ في 25 جانفي 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ 21 فيفري 1998، المتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي، متاح على الرابط الآتي:

www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2011/A2011006.pdf?znjo=06